



ABU DHABI GLOBAL MARKET
سوق أبوظبي العالمي

"سوق أبوظبي العالمي" يفتح أبوابه رسمياً أمام الشركات المالية

"سلطة تنظيم الخدمات المالية" في السوق جاهزة لبدء استلام طلبات الترخيص من مؤسسات الخدمات المالية

أبوظبي، 21 أكتوبر 2015: أعلن "سوق أبوظبي العالمي"، المركز المالي العالمي في أبوظبي، أن سلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة لها أصبحت جاهزة لتلقي طلبات ترخيص شركات الخدمات المالية والمصادقة عليها. يأتي ذلك في أعقاب صدور أنظمة الأسواق والخدمات المالية وقوانين سلطة تنظيم الخدمات المالية التي تمثل الإطار التشريعي والتنظيمي للخدمات المالية ضمن "سوق أبوظبي العالمي".

وعليه، بات باستطاعة المؤسسات والمستثمرين الآن التقدم بطلبات الحصول على تراخيص الخدمات المالية المناسبة وفق إطار تنظيمي وتشريعي يتماشى والمعايير العالمية وقادر على تلبية متطلبات توسيع ونمو أعمالهم محلياً وإقليمياً وعالمياً. ويتميز إطار الأنظمة والقوانين المالية الثابتة للسوق بشموليته حيث يطال مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخدمات المالية المنظمة بما في ذلك إدارة الأصول والخدمات المصرفية والتأمين. وتشتمل الأنظمة كذلك على مجموعة من المتطلبات التي تضمن حماية المصالح والبنية التحتية وقواعد سلوك الشركات المسجلة وصلاحيات تطبيق القانون والإجراءات الجزائية في "سوق أبوظبي العالمي".

وفي هذه المناسبة، قال سعادة أحمد علي الصايغ، رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي: "نشهد اليوم إنجازاً مهماً في مسيرة تطوير "سوق أبوظبي العالمي"، المركز المالي العالمي في قلب العاصمة الإماراتية أبوظبي التي تعتبر مركزاً للثروات وبوابة رئيسية إلى الاقتصادات المتنامية في المنطقة. لقد طَبَّقنا استراتيجية لتطوير مركز عالمي يستند إلى التعاون والتشاور وتبادل الأفكار والخبرات مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية كي نضمن تطوير مركز مالي يوفر للشركات والمؤسسات كافة المتطلبات والاحتياجات التي تتيح لها النمو وتحقيق النجاح. ويسعدني أن أتوجه بالشكر والإمتنان للقيادة الحكيمة في أبوظبي ودولة الإمارات على رؤيتها الثاقبة التي كانت وراء تطوير هذا الصرح المالي العالمي. واشكر جميع دوائر حكومة أبوظبي وأعضاء لجنة الخبراء في "سوق أبوظبي العالمي" وكافة الأطراف المعنية، على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم القيّمة والسديدة".

وأضاف: "في إطار الجهود الحثيثة والمتواصلة لتطوير "سوق أبوظبي العالمي"، أطلقنا مؤخراً مرحلة استشارات السوق المفتوحة حول مسودة أنظمة وقوانين "محاكم سوق أبوظبي العالمي"، كما أننا بصدد الإعلان عن أسماء قضاة المحاكم في القريب العاجل. وقد قمنا بتأسيس "سوق أبوظبي العالمي" مع التركيز في البداية على إدارة الثروات والأصول والخدمات المصرفية الخاصة، ونتطلع إلى توسيع هذا النطاق في الوقت المناسب لاستقطاب طيف واسع من المؤسسات المالية التي ستختار "سوق أبوظبي العالمي" مركزاً لمزاولة أعمالها، كي نرسخ بذلك مكانة السوق في الساحة العالمية ونعزز بالتالي مساهمتنا في المجتمع المالي وشبكات الأعمال الدولية".

من جانبه، قال ريتشارد تينج، الرئيس التنفيذي لـ "سلطة تنظيم الخدمات المالية" في "سوق أبوظبي العالمي": "يتطلع فريق عمل "سلطة تنظيم الخدمات المالية" بشغف إلى الترحيب بالمؤسسات المالية التي ترغب في



تأسس حضور لها في "سوق أبوظبي العالمي" من أجل دفع عجلة نمو أعمالها هنا وفي المنطقة عموماً. وانطلاقاً من المسؤوليات الموكلة إليها، تدرك "سلطة تنظيم الخدمات المالية" أن الشركات والمؤسسات تبحث دائماً عن بنية تحتية مالية موثوقة وتستند إلى تشريعات وأنظمة شفافة ومشجعة وتتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية. وفي بيئة العمل الحيوية التي يمتاز بها "سوق أبوظبي العالمي"، تستطيع الشركات والمؤسسات الإستثمارية أن تكون على ثقة تامة من أن "سلطة تنظيم الخدمات المالية" ملتزمة بعدالة وشمولية النظام المالي لسوق أبوظبي العالمي والذي يوفر لها كافة شروط الابتكار والنمو المستدام لقطاع الأعمال. ونحن لا نزال في بداية مشوارنا، وسنركز جهودنا في توفير كل الدعم للشركات الأعضاء في السوق".

وأضاف ريتشارد: "سنواصل خلال الأسابيع والأشهر القادمة التواصل عن كثب مع المؤسسات المالية لكي نساعدكم على فهم أنظمتنا وتعريفهم بمتطلبات تقديم طلبات الانضمام إلى السوق. وباعتباره مركزاً مالياً عالمياً، فإننا في "سوق أبوظبي العالمي" حريصون على بناء علاقات شراكة طويلة الأمد وذات منفعة مشتركة مع الأعضاء والمشاركين في السوق ممن يبادلوننا الرؤية ذاتها".

انتهاء استشارات السوق المفتوحة بنجاح وبدء العمل بأنظمة الخدمات المالية وأحكامها المتممة

تستند "سلطة تنظيم الخدمات المالية" لسوق أبوظبي العالمي على مبدأ أساسي يقوم على التواصل الفعال مع الأطراف المعنية والتعاون معها عن قرب. وفي هذا السياق، قام "سوق أبوظبي العالمي" باستشارة فريق من خبراء القطاع المحليين والعالميين، وأجرى بنجاح خلال شهري يوليو وأغسطس من العام الجاري استشارات السوق المفتوحة للحصول على آراء ومقترحات مؤسسات الخدمات المالية حول التشريعات والأنظمة المالية المقترحة. وقد لاقت مرحلة الاستشارات المفتوحة ردود فعل إيجابية ومشاركة فعالة من قبل أبرز المؤسسات المالية المحلية والعالمية. وبعد مداوولات معمقة حول الآراء والمقترحات التي حصل عليها "سوق أبوظبي العالمي" من الأطراف المعنية، أصدر مجلس إدارة السوق المجموعة الكاملة من تشريعات الخدمات المالية ما مهد الطريق نحو تأسيس الإطار التنظيمي المالي الذي سينظم عمليات "سلطة تنظيم الخدمات المالية" على جزيرة الماربه. ويمكن الاطلاع على التشريعات المالية الجديدة النافذة من خلال الموقع الإلكتروني www.adgm.com

نحو بناء مركز مالي عالمي في العاصمة أبوظبي

باعتباره منطقة مالية حرة تدار وتحظى بدعم مجلس إدارة مستقل وثلاث سلطات تنظيمية مستقلة هي سلطة تنظيم الخدمات المالية وسلطة التسجيل ومحاكم سوق أبوظبي العالمي، يلتزم السوق بتحقيق طموحه المتمثل في أن يصبح أحد أبرز المراكز المالية على مستوى العالم. ويمكن للشركات المحلية والعالمية الاستفادة من نقاط القوة التي يتمتع بها السوق بالإضافة إلى مجموعة الخدمات المتنوعة التي يتيحها ومن ضمنها إدارة الأصول والمصرفية الخاصة والمكاتب العائلية وإدارة الثروات، لتطوير وتوسيع نطاق أعمالها وتحقيق خطط نموها في أبوظبي والأسواق متسارعة النمو في المنطقة.

هذا وقد باشر "سوق أبوظبي العالمي" عملياته مع طرح الإطار التنظيمي للخدمات المالية إلى جانب التعيينات الهامة التي قام بها مؤخراً والمتمثلة في تعيين رئيس لمحاكم السوق. وتجدر الإشارة إلى أن سلطة التسجيل التابعة لسوق أبوظبي العالمي تمارس عملياتها وتقوم بمراجعة طلبات الحصول على تراخيص مزاولة الأعمال في السوق من شركات الخدمات غير المالية منذ 15 يونيو 2015 عندما تم نشر الأنظمة التجارية العامة الخاصة بمؤسسات الخدمات غير المالية. وقد دأب "سوق أبوظبي العالمي" على التواصل عن قرب مع الشركات في جزيرة الماربه والمنضمين الجدد إلى السوق لشرح إجراءات التسجيل ومتطلبات الترخيص الخاصة بالمنطقة المالية الحرة. وفي الوقت الحالي، يجري "سوق أبوظبي العالمي" استشارات السوق المفتوحة للحصول على آراء ومقترحات المؤسسات



ABU DHABI GLOBAL MARKET
سوق أبوظبي العالمي

المحلية والدولية حول مسودة أنظمة محاكم السوق التي ستؤسس إطار العمل والبيئة التي ستركز عليها "محاكم سوق أبوظبي العالمي" ونظامه القضائي.

-انتهى-

نبذة عن سوق أبوظبي العالمي:

تأسس سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الولي والذي هو أيضاً منطقة مالية حرّة في قلب عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، في العام 2013، بموجب قانون اتحادي، بهدف ربط اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا.

وجاء إطلاق سوق أبوظبي العالمي كامتداد طبيعي لدور الإمارة كمساهم معتمد ومسؤول في المجتمع المالي العالمي. كما يشكّل السوق جزءاً محورياً من رؤية أبوظبي الاقتصادية، حيث سيلعب سوق أبوظبي العالمي دوراً محورياً في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز رائد للأعمال والتمويل على الصعيد الدولي.

ومن خلال سلطاته المستقلة الثلاث وهي سلطة التسجيل، سلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبوظبي العالمي، سيُمكّن سوق أبوظبي العالمي أعضائه من الشركات المسجلة من ممارسة نشاطاتها ضمن بيئة خالية من الضرائب، وأطر تنظيمية ذات مستويات عالمية، ونظام محاكم مستقل وبنية تحتية تشريعية تستمد قواعدها من القانون الإنجليزي العام.

وسينشط السوق بشكل مبدئي في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، وإدارة الأصول، علماً بأن السوق سيتمتع بدرجة عالية من المرونة ليتمكن من إطلاق المزيد من النشاطات مع مرور الوقت، وفقاً لاحتياجات السوق.

يقع سوق أبوظبي العالمي على جزيرة الماربه، وهي منطقة مالية حرة تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 114 هكتار (1.14 كلم مربع). وعند اكتمال جميع أعمال الإنشاءات، ستضم الجزيرة متعددة الاستخدامات، مرافق سكنية وتجارية وترفيهية وفندقية.

لمزيد من المعلومات، تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني www.adgm.com.

للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:

ميرنا حجازي

سوق أبوظبي العالمي

إدارة التسويق والاتصال

هاتف: +971 2 3338 888

بريد إلكتروني: Mirna.hijazi@adgm.com